PROVISIONAL
S/PV.2554
31 August 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٣١ اب/أغسطس ١٩٨٤ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد باسولي	(بوركينا فاصو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد أوفينيكوف
	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد ارياس ستيا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
	زمبابوي	السيد ماشينغادزي
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	فرنسا	السيد لوبه
	مالطة	السيد غاوتشي
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	نيكاراغوا	الانسة مونكادا
	الهند	السيد فيرما
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١ / ٤٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الاوسط : رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة (S/16713)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للقرارات المتخذة في الجلستين السابقتين ادعو ممثل لبنان الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس ،وادعو ممثل اسرائيل الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس ، وادعو ممثلي الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والسودان وقطر والكويت واليمن الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فاخورى (لبنان) المقعد المخصص له على طاولة المجلس وشغل السيد بلوم (اسرائيل) المقعد المخصص له على طاولة المجلس وقام السيد السفر (الامارات العربية المتحدة) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد بريدو (السودان) والسيد الكواري (قطر) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد نعمان (اليمن) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود ان ابلغ اعضاء المجلس انني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية ايران الاسلامية يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن ، فانني اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض ،فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد كمالي (جمهورية ايران الاســـلامية) بشغل المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية):يستأنف مجلس الأمن نظره الآن في البند المدرج على جدول اعماله .

المتكلم الأول هو ممثل قطر . وادعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولـــة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد الكواري (قطر) : سيدى الرئيس،أشكركم على اعطائي الكلمة للمشاركة فـي مناقشات مجلس الأمن حول موضوع يهم كل الدول المحبّة للسلام القائم على العدل بصفة عامة كما يهم بصفة خاصة بلادى وسائر البلاد العربية لاتصاله بحقوق البلد العربي الشقيق لبنان . لبنان الذى يعاني منذ سنة ١٩٨٢ من نتائج الغزو الاسرائيلي الغاشم ومن استمرار الاحتلال العدواني الاسرائيلي لقسم كبير من ترابه الوطني في تنكر تام لمبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي التي تحظر استعمال القوة ضد السلامة الاقليميـــة والاستقلال الوطني لأية دولة .

ان انسحاب الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وجلاء القوات الاسرائيلية الغازية عن الاراضي التي تحتلها جلاء ناجزا وتاما هما الهدف الذى ينبغي ان تعمل علـــى تحقيقه الامم المتحدة من اجل ازالة اثار العدوان على دولة عضو ،ومن اجل فرض احترام مبادئ الميثاق والشرعيـــة الدولية على الخارجين على القانون الدولي والعابثيـــن بمبادئ الميثاق . لهذا فان مناقشة ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان لا تعني ان الوضع في لبنان ليس فيه ماهو جدير باهتمام المجتمع الدولي الا تلـــك الممارسات والتدابير بل ان الاحتلال الاسرائيلي مرفوض في ذاته حتى اذا اوقفـــت اسرائيل تلك الممارسات موضوع الشكوى المعروضة وهذا محض افتراض . ان لب القضيـــة

هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي العدواني في جنوب لبنان والحل الوحيد المقبول هو انهاء ذلك الاحتلال واحترام سيادة لبنان في حدوده الدولية المعترف بها وهذا ما سبق لمجلس الامن ان قرره صراحة وبشكل قاطع في الفقرة الاولى من قراره رقم ٥٠٩ (١٩٨٢) التي تطالب اسرائيل بسحب جميع قواتها العسكرية فورا وبلا قيد او شرط الى ما وراء حدود لبنان الدولية المعترف بها . ولم تأبه اسرائيل كشأنها دائما بذلك القرار بل ضربت به عرض الحائط والآن فان اول واجب على المجلس ان يؤكد ذلك القرار وان يلزم اسرائيل بتنفيذه دون ابطاء .

لقد استمع المجلس الى كلمة اخي السفير ممثل لبنان الدائم الحاوية تفاصيل الممارسات الاسرائيلية غير القانونية والثقيلة الوطأة على السكان المدنيين في جنوب لبنان . فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مداهمة المنازل واعتقال الابرياء وتعذيبهم وحصار القرى ومنع الامدادات اليها والتعرض لأماكن العبادة ولعلماء الدين ومنع موظفي الدولة اللبنانية من ممارسة واجباتهم واخذ الرهائن واحراق البساتين وتقييد حرية التنقل الى حد فصل الجنوب عن باقي البلاد ومحاولة اخلائه من سكانه تمهيدا لتحقيق مخططات توسعية ثم الشروع في الاستيلاء على مصادر المياه ونقلها خارج لبنان . وليس من شك في أن تلك الممارسات جميعها تخرق قواعد اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب ، علما بأن تلك الاتفاقية وأحكامها تمثل حدا أدنى مطلوبا من السلطات المحتلة أثناء استمرار العمليات العسكرية أي " في زمن الحرب " ، وليس هناك من يزعم أن في لبنان الآن حالة حرب قانونية فالعمليات العسكرية قد توقّفت منذ مدة غير قصيرة وما نراه الآن ليس الّا احتلالا عدوانيا ناتجا عن حالة حرب سابقة هي نفسها غير مشروعة. ومن الطبيعي ان تكون القوات المحتلة في غير زمن الحرب مطالبة بامتثال القانون على مستوى أعلى من المستوى المطلوب من قوات عسكرية لا تزال منغمسة في حرب فعلية قائمة . فالاحتلال الاسرائيلي مطالب في أقل القليل باحترام قواعد القانون الدولي التي تمنع التعرّض للسكان المدنيين بحيث لا يكون وجود الاحتلال مدعاة لانتقاص حقوق هؤلاء السكان ولا لاحداث تغييرات سلبية في نهج حياتهم بالمقارنة بما كانت عليه قبل الاحتلال ، بمعنى ان تستمر حياة السكان المدنيين كما لو لم يكن ثمة احتلال .

فهل يطابق السلوك الاسرائيلي في جنوب لبنان هذا المعيار ؟ بالطبع كلا ، فقد قامت قوات الاحتلال بفصل جنوب لبنان عن باقي البلاد فصلا يكاد يكون تامـــا فلا حرية انتقال ولا امكانية للتبادل التجارى مع باقي اجزاء لبنان ولا أمن ولا اطمئنان للسكان المدنيين المعرضين في كل حين لأعمال القبض والتفتيش والاعتقال بلا ضابـط من قانون ولا وازع من ضمير .

لقد سمعنا وسنسمع النغمة المرددة والحجة الواهية المكررة الا وهـــي أن التدابير والممارسات المشكو منها ضرورية لحماية أمن وسلامة قوات الاحتلال . ان هذا لمنطق معوج وهو مرفوض لأن الحق في السلامة والأمن فرع من الحق في الوجود وليس لكائن من كان أن يقحم نفسه حيث لا حق له في أن يكون ثم يدعي على الغير الاعتداء على حق مزعوم له في السلامة والأمن ، فقوات الاحتلال الاسرائيلية قد وضعت نفسهـا باختيارها في وضع تتعرض معه حتما لردود الفعل المتوقعة والطبيعية من أفـــراد شعـب انتهكت أراضيه وأهدرت سيادته الوطنية فليس لها أن تتخذ من ذلك ذريعـة لقهر السكان المدنيين وانكار حقوقهم الانسانية وجعل حياتهم جحيما لا يطاق . انها الحلقة المفرغة من العنف والسلسلة اللامتناهية التي كانت حلقتها الأولى الغـــزو الاسرائيلي ضد لبنان وسلامته الاقليمية ولن تكون لها خاتمة الا بانسحاب قوات هـذا الاحتلال من جميع الأراضي اللبنانية انسحابا تاما غير مشروط .

ان وفد بلادى يهيب بمجلس الأمن أن يصدر قرارا يؤكد فيه الفقـــرة الأولى من قراره رقم ٥٠٩ (١٩٨٢) ويطالب اسرائيل مجددا بسحب قواتها العسكريـــة الى ما وراء حدود لبنان الدولية فورا وبلا قيد أو شرط ، وفي انتظار أن يتم ذلك ،أن يؤكد المجلس قراريه رقمي ٥١٢ (١٩٨٢) و ٥١٣ (١٩٨٢) فيما نصا عليه من احترام حقوق السكان المدنيين ووقف أعمال العنف ضدهم ، وأن يلزم اسرائيل بضرورة احـترام الميثاق واعلان حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات العلاقة ، وأن يؤكـد على حق لبنان في مياهه بما لا يدع مجالا لمحاولات العبث بتلك الحقوق التاريخيـــة الثابتة .

وان وفد بلادى لعلى ثقة من أن مجلسكم الموقر سيكون على مستوى المسؤولية وسيستجيب للشكوى اللبنانية المطروحة بما يضع حدا فوريا لأسباب تلك الشكـــوى المشروعة .

السيد كرافيتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الموقف المتوتر السائد في لبنان الذى تحتله العصابات الاسرائيلية المسلحة ، وفي غيره من الأراضي العربية المحتلة ، يسبب قلقا بالغـــا في جميع أنحاء العالم وطبيعة الحال في الأمم المتحدة أيضا . ان مناشدة الحكومة اللبنانية لمجلس الأمن ، والبيان الذى أدلى به ممثلها في هذه القاعة ، يؤكدان مرة أخرى تصعيد السياسة الاجرامية التي يتبعها المعتدون الاسرائيليون في الجنوب اللبناني . ان اسرائيل ،بعد أن قامت بغزو واسع النطاق قبل عامين ، لاتـــزال - منتهكة قرارات مجلس الأمن - تستمر في احتلال ما يقرب من ثلث مساحة أراضي ذلك البلد . ان تاريخ هذه المغامرات العسكرية الاسرائيلية ،التي تمثل جزءا مـــن سياستها العدوانية الشاملة - وهي التوسع الاقليمي والسياسي والاقتصادى ضـــد الشعوب العربية - التي تنتهجها تل أبيب بحماية ودعم واشنطون ، قد كتب بدماء اللبنانيين والفلسطينيين العزل .

ومنذ حزيران/يونيه ١٩٨٢ أقامت اسرائيل في الجزء الجنوبي من لبنان نظاما من العنف والارهاب الذى لا يتوقف ضد السكان المحليين . ان كل قواعد القانـــون الدولي توطأ بالأقدام ، وحقوق الانسان تنتهك انتهاكا صارخا واسع النطاق . وكـل يوم يجلب الينا أنباء لحالات جديدة من الأعمال التي تقوم بها العصابة العسكريـــة الاسرائيلية . ان وضع المئات من الأفراد بما في ذلك النساء والمسنون في معسكرات الاعتقال ، والتعذيب وحالات العنف ، وأخذ الرهائن ، والغارات والاعتقالات الواسعة النطاق . كل هذه أصبحت ممارسات يومية يقوم بها المحتلون . ان الارهاب وقمـــع السكان المحليين يصحبهما العدوان الاقتصادى ضد الجنوب اللبناني نتيجة السيطرة غير المشروعة التي تمارسها السلطات الاسرائيلية على الأراضي المحتلة . وألحقـــت

أضرارا كبيرة بالزراعة ، كما أن أطماع هؤلاء التوسعيين الاسرائيليين تتحول الى الموارد الطبيعية للبنان .

ان المحتلين الاسرائيليين ، وقد اتخذوا تدابير تعزز نظام الاحتلال في لبنان ، يسعون أيضا الى تمزيق لبنان وعزل المنطقة المحتلة عن بقية البلد وترسيخ أقدامهم هناك .

عند بدء هذه المغامرة العسكرية الأخيرة ، قال الزعماء الاسرائيليون ان هدفهم هو ضمان "أمن" الحدود الشمالية لاسرائيل . ولهذا فانهم احتاجوا الى "اقامة بعض النظام" في المنطقة التي يبلغ طولها ٤٥ كيلو مترا على الحدود اللبنانية . وهذا وحده يوضح بجلاء موقف تل أبيب ازاء سيادة البلدان العربية وسلامتها الاقليمية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ان الزعماء الاسرائيليين لم يخفوا حقيقة أن غزو لبنان كان عملا مخططا من قبل . حتى أن وزير خارجية اسرائيل الأسبق السيد ايبان سلم بأن هذا الغزو "أزهق من الأرواح البشرية أكثر مما كان يمكن للارهابيين في العالم كله أن يزهقوه في عقود" .

ومنذ بداية عدوان اسرائيل ، أدان المجتمع الدولي بحسم أعمال تل أبيب الاجرامية . لقد طالب قرارا مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) ، ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخان في ٥ ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ اسرائيل بأن توقف أعمالها العدوانية ، وأن تسحب فورا ودون أية شروط كل قواتها المسلحة ، وأن تعود الى حدود لبنان المعترف بها دوليا .

ألا ان هذين القرارين ، مثلهما مثل القرارات الكثيرة الأخرى ، لم تنفذ هما تل ابيب وتتجاهلهما . وعلاوة على ذلك ارتكبت اسرائيل في الآونة الأخيرة جريمة أخرى ضد لبنان بضرب منطقتي المجدل وأنجار . وكانت النتيجة وقوع المزيد من الأضرار والخسائر بين المدنيين .

وكما أكد في مرات كثيرة في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة للامم المتحدة فان اسرائيل تقوم علنا بانتهاك الالتزامات التي اضطلعت بها عندما أصبحت عضوا في الأمم المتحدة . الا ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي اكتسبت صفة الدولة نتيجة لقرار صادر عن الأمم المتحدة . ومن الجلي تماما ان اسرائيل لا يمكنها ان تتصرف بمثل هذه الطريقة التي تنطوي على التحدي والصفاقة في الأراضي العربية لولا التأييد والدعم المقدمين لها من حليفها الاستراتيجي عبر المحيط . والولايات المتحدة في واقع الحال لم تخف حرصها على ان يصبح لبنان ضعيفا وان يتحول الى محمية أمريكية اسرائيلية .

وكما لوحظ في المجلس بتسليح المعتدي تتحمل الولايات المتحدة واسرائيل المسؤولية المباشرة عن الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين والذي لا يشمل لبنان فحسب بل الشرق الأوسط كله .

وعلاوة على ذلك ان الولايات المتحدة ، محاولة توسيع وجودها العسكري في المنطقة بأية وسيلة ، تنتهج علنا سياسة عدوانية ضد الشعوب العربية وتشجع المعتدي على ارتكاب المزيد من الاعمال التوسعية . ومنذ بضعة أيام أكد رئيس الولايات المتحدة مرة أخرى الموقف المؤيد لاسرائيل الذي تتسم به سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، فقال :

(تكلم بالانكليزية)

" اننا سنحافظ دائما على وعدنا بألا نبيع واحدا من أوثق اصدقائنا ، أي دولة اسرائيل " (صحيفة " نيويورك تايمز " ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

(واصل كلمته بالروسية)

وعلى حد قولهم " لا تعليق على ذلك " .

ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والتدخل الصارخ من جانب اسرائيل والولايات المتحدة في شؤون ذلك البلد ذى السيادة من الاسباب الأساسية للحالة المتأزمة السائدة في لبنان وما حوله .

وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية انه من واجب مجلس الأمن بحق أن يطالب بانسحاب قوات اسرائيل من لبنان دون شروط على أساس القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) وضمان احترام السلامة الاقليمية للبنان واستقلاله السياسي ووضع حد فورى للحكم التعسفي والعنف اللذين تقوم بهما القوات الاسرائيلية المحتلة في لبنان .

ان الخبرة القائمة الحاصلة في العقود الأخيرة توضح ان المؤامرات العسكرية أو الصفقات السرية ليست هي التي يمكن ان تحقق السلم لشعوب الشرق الأوسط لان هذا لا يمكن ضمانه الا عن طريق بذل الجهود الدولية المتصلة باشتراك جميع الأطراف المعنية وعلى وجه التحديد فان هذا هو النهج الوحيد المؤدى الى حل مشكلة الشرق الأوسط الذى تتبناه الغالبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

والمثال الأخير على هذا النهج البناء هو اقتراح الاتحاد السوفياتي المقدم في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام بالتوصل الى تسوية في الشرق الأوسط .

ان الحالة السائدة في الشرق الأوسط يجب ان توجه على نحو حاسم صوب التوصل الى حل دائم شامل يكفل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والحق في السلم والأمن لكل دول وشعوب المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل الامارات العربية المتحدة وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد المسفر (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، يسعدني باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة أن اتقدم اليكم بالتهنئة الحارة

بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . ان ما عرف عنكم من مهارة ومقدرة في مختلف المناصب التي تقلدتموها سابقا وما شهد لكم من موضوعية وحدارة خلال ترؤسكم للمجلس ما فيه الفخار لكم ولبلدكم الذى تمثلونه وللقارة الافريقية التي تنتسبون اليها وللعالم الثالث الذى تنتمون اليه .

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى سلفكم السيدة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لرئاستها وحسن ادارتها لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

في ظل رئاستكم لهذا المجلس الموقر وفي خلال شهر واحد فقط انعقد المجلس مرتين . الأولى كانت من أجل قضية افريقية يعاني منها شعب الجنوب الافريقي من قهر وبطش نظام بريتوريا العنصرى الفاشستي الذى جاء غازيا من القارة الأوروبية واحتل أرضا افريقية في غفلة من الزمن . وهو يستثمر ثرواتها الطبيعية ويضطهد شعبها الأصيل ، ويشتت شمله . واليوم نجتمع لمناقشة قضية شبيهة بالقضية التي ناقشها مجلسكم الموقر في النصف الأول من هذا الشهر . لكن هذه القضية لا تحدث في الجنوب الافريقي هذه المرة وانما في الشرق الأوسط ، في لبنان .

لقد جاء لبنان الى هذا المجلس الموقر اليوم كدولة صغيرة آمالها معلقة عليكم في مساعدته في ازالة الجور والغبن والاحتلال الصهيوني الاسرائيلي عن أرضه وشعبه وموارده الطبيعية .

جاء لبنان اليكم يشكو الجور والقهر والسرقة والقرصنة البحرية والجوية التي يتعرض لها شعبه العربي وخاصة في جنوبه المحتل من قبل قوى فاشية استيطانية تسمى دولة اسرائيل .

انكم تعلمون جيدا ان الغالبية الكبرى من اعضاء هذا المجلس الموقر قد عانت من الاحتلال وجوره . وعلى سبيل المثال الشعب الامريكي عاني من ظلم الاحتلال وجوره والشعب الفرنسي حطم الاحتلال الألماني كبرياءه باحتلاله عاصمته باريس ،

والاتحاد السوفياتي عرف الاحتلال وجبروته . اما الدول الاعضاء غير الدائمة العضوية في هذا المجلس الموقر فانها بلا استثناء تعرف الاحتلال وقسوته وظلمه وسرقاته ونهبه لموارد الشعوب وحضاراتها .

وفي ظل ماضيكم السابق الذكر ، أيها السادة الأعضاء ، جاء لبنان العربي اليكم يناشدكم مناصرته ورفع الظلم عنه ، واخراج القوى الاسرائيلية الغازية من أرضه ، وتطبيق قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) ، ٥٠٩ (١٩٨٢) .

يستهدف القانون الدولي ، وبالذات الانساني منه ، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة توفير الحماية لسكان المناطق التي تقع تحت حكم الاحتلال العسكرى من قبل أية دولة في جوانب ثلاثة هي أولا الأشخاص ، ثانيا الموارد ، ثالثا المؤسسات ، تلك الجوانب هي خلاصة لمفردات وتفصيلات الأمور المحمية .

ففيما يتعلق بالأشخاص فقد ضمن ذلك القانون كفالة الحفاظ على حياة وحرية وصحة وقيم السكان المدنيين وعدم تعريضهم للاضطهاد والتمييز والتعذيب والسجن والاعتقال .

لقد عرض الممثل اللبناني في بيانه سلسلة حافلة من الجرائم المرتكبة من قبل اسرائيل ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان المحتل بما في ذلك الاعتقال والسجن والتعذيب والنفي والترحيل بل والقتل المباشر وغير المباشر نقضا وانتهاكا للعديد من مواد اتفاقية جنيف الرابعة .

وفيما يتعلق بالموارد فقد ضمن القانون كفالة الحفاظ على مصادر الثروة وحماية القطاعات والمرافق الخاصة باستثمارها وعدم صلاحية السلطات المحتلة في نهب تلك الثروة أو التعرّض لقطاعات ومرافق استثمارها .

ولقد أشار الممثل اللبناني في بيانه الى ما تقوم به السلطات الاسرائيلية المحتلة من تدمير الحقول الزراعية واحراق المزروعات واقتلاع أشجار الحمضيات وهدم أسوار البساتين والاستيلاء على المباني وسرقة المياه وتعطيل وعرقلة عوامل الانتاج ونهب الآثار الحضارية في بلاده ، كل ذلك مخالفة ونقضا للعديد من مواد اتفاقية جنيف الرابعة .

وفيما يتعلق بالمؤسسات فقد ضمن القانون كفالة الحفاظ على المؤسسات الدستورية والحكومية والتعليمية والدينية واستمرار قيامها بمهماتها وعدم صلاحية السلطات المحتلة بتغييرها .

ولقد أبان الممثل اللبناني في بيانه أمام المجلس ما تقوم به سلطات الاحتـــلال الاسرائيلية من الاستيلاء على المباني الحكومية اللبنانية ومصادرة سجلاتها وطرد الموظفين منها ، وكذلك منع المحافظين من الاجتماع والاتصال بالسلطات الرسمية العليا فـــي عاصمتهم بيروت . كما أشار الى فرض التصاريح والأذونات على الدخول والخروج من المناطق المحتلة ، والى اصدار الهويات الاسرائيلية لبعض سكّان القرى ، والى منع الطلبـــة من التقدم للامتحانات الدراسية بل ذهبت الى أبعد من ذلك بتدخلها في الممارسات الدينية وبهتك حرمة المساجد . كل ذلك انتهاكا ونقضا للعديد من مواد اتفاقية جنيف الرابعة .

يتضح مما ذكرت المدى الذى خرقت فيه اسرائيل نصّا وروحا العديد من بنـــود ومواد تلك الاتفاقية التي جسّدت ايمان وقناعة المجتمع الدولي بضرورة حماية السكّـــان المدنيين من ويلات وآثام السلطات المحتلة وذلك في ضوء التجربة المريرة التي عاناهـــا المدنيون خلال الحرب العالمية الثانية . ولبنان العربي طرف في هذه الاتفاقية اذ انضم اليها في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٥١ ، وكذلك ما يسمى بدولة اسرائيل اذ انضمت اليها في ٦ تموز/يوليه ١٩٦١ .

والتزام اسرائيل بتطبيقها بصورة كاملة منطلق من المادة الثانية للاتفاقية التي تنص على وجوب تطبيقها في جميع حالات الحرب المعلنة وفي أى نزاع مسلّح يقع بين الفريقـــين المتعاقدين وعلى جميع حالات الاحتلال الكلّي أو الجزئي لاقليم الدولة المتعاقدة الأخرى .

والتزام اسرائيل باحترام الاتفاقية بصورة مطلقة مستمد من المادة الأولى منها التي تنص على تعهد الدول المتعاقدة باحترام وتأمين احترام الاتفاقية في جميع الحالات .

ان من الواضح والجلي ان اسرائيل كجنوب افريقيا لا تتقيد بتلك الاتفاقية ولا تقوم بتطبيقها على الجنوب اللبناني المحتل ، وانها نقضت تعهدها باحترامها بل وغزوهـــا لبنان واحتلال أرضه .

وتجاه ذلك الأمر فان على الدول الأعضاء في مجلس الأمن كأطراف في تلـــك الاتفاقية وفقا للمادة الأولى اتخاذ الاجراءات اللازمة لحمل ما يسمى بدولة اسرائيل علـــى احترامها .

كما أن مسؤولية أعضاء المجلس منطلق أيضا وأساسا من مسؤوليتهم الرئيسية التي رتبها عليهم الميثاق في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين . وواضح أن استمرار الاحتـــلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وتمادى السلطات الاسرائيلية في ممارساتها وانتهاكاتها اللاانسانية مما يهدد الأمن والسلم الدوليين .

ان جوهر المشكلة في جنوب لبنان المحتل هو عدوان اسرائيل على لبنان واحتلالها لجزء من أرضه وامتناعها عن سحب قواتها المحتلة من تلك الأرض . ذلك العدوان الـــذى يشكّل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي . بل وفي ذلك انتهـــاك للفقرة الثانية من المادة الأولى لاتفاقية الهدنة الاسرائيلية اللبنانية المعقودة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩ التي تنص على ما يلي :

(تكلّم بالانكليزية)

" لا ترتكب القوات المسلحة أو تخطط ـ سواء كانت أرضية أو جوية أو بحرية ـ لأى طرف من الاطراف أى عمل عدواني ضد الشعب أو القوات المسلحة لدول أخرى".

(واصل كلمته بالعربية)

بل ان الفقرة الأولى من تلك المادة تحظر على اسرائيل الاعتداء على لبنان ، وفقا لدعواها الكاذبة المزيفة ، بأنها هاجمت لبنان للقضاء على الفلسطينيين الذين يعيشون فيه وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية مما سيؤدى بها الى فرض تسوية للقضية الفلسطينية . ولقد نصّت تلك الفقرة على ما يلي :

(تكلّم بالانكليزية)

" يحترم الطرفان احتراما دقيقا من الآن فصاعدا طلب مجلس الأمن بعدم اللجوء الى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية " .

ولقد أكد مجلس الأمن في قراريه رقم ٥٠٨ و ٥٠٩ (١٩٨٢) المتخذين عام ١٩٨٢ بصورة قاطعة وجازمة على وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية فورا وبدون شروط الى الحدود الدولية المعترف بها بين لبنان وفلسطين المحتلة .

ولقد مرّ على اتخاذ هذين القرارين ما ينوف على السنتين ، واسرائيل لم تنسحب بل بالعكس فانها تعمد على توطيد الاحتلال وتثبيت وجودها في الجنوب اللبناني .

وتجاه هذه الحالة ليس على هذا المجلس الموقّر ، حفاظا على كرامته وهيبته ، الا العمل على تطبيق قراريه ووضعهما موضع التنفيذ وبالتالي اجبار اسرائيل على الانسحاب . نقول هذا لأننا نعلم كما يعلم الغير ، بأن اسرائيل ستستمر في ممارساتها وانتهاكاتها ضد السكان المدنيين في الجنوب اللبناني المحتل بل انها ستقوم بتصعيدها مادام احتلالها قائما ومستمرا . ولنا عظة وعبرة بما جرى ويجرى في الضفة الغربية من فلسطين المحتلة وقطاع غزة والجولان المحتل من قبل اسرائيل .

لقد ذكرت في مطلع بياني هذا بأن انعقاد المجلس في هذه المرة هو للنظر في مظهر آخر من مظاهر سياسة اسرائيل العدوانية وممارساتها العنصرية الفاشية وانتهاكاتها للميثاق والأعراف الدولية .

واذا عالج المجلس هذا المظهر كمثل معالجته للمظاهر الأخرى المماثلة فسينعقد المجلس مجددا مرة تلو الأخرى للنظر في مظاهر شبيهة أو مستجدة وسيبقى المجلس لهذا يدور في حلقة مفرغة .

ان تلك المظاهر في مجملها ومفرداتها تعود في جذورها الى ثلاثة أمور رئيسية : أولها تسوية القضية الفلسطينية بما يحقق للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف في العودة الى ديارة فلسطين وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني المحتل . وثانيها في وضع حدّ نهائي للتوسّع والعدوان الاسرائيلي ، وثالثهما في قيام مجلس الأمن الموقّر ، وبالذات بعض أعضائه ، بالعمل على تطبيق قراراته ووضعها موضع التنفيذ ، وهي القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط .

واذا لم يقم المجلس الموقر بهذه الأمور الثلاثة بصورة متكاملة فسيعود لبنان مرة أخرى بل ومرات للشكوى ضد اسرائيل كما ستعود غيره من الدول العربية بشكاوى متعددة تتفاوت في شكلها وتتباعد في مظاهرها وتختلف في تفصيلاتها ، ولكنها ذات جوهر واحد وأصول موحّدة وطبيعة غير متغيرة وهي عدوان اسرائيل وتوسّعها وانكارها للحقوق الفلسطينية المشروعة .

وختاما ، نأمل بل ونرجو من جانبنا بأن ينتهج المجلس الموقّر ، مجلس الأمن ، منهجا جديدا يتناسب مع عظم المشكلة ويتوافق مع العدالة وينطلق من المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقه حسب الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الامارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلّم التالي هو ممثل السودان . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد بريدو (السودان) : السيد الرئيس ، في البداية ، أرجو أن أن تتقبل تهاني وفد بلادي ، وتهاني الشخصية على تولّيكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ،

ونثق أن ما عرفناه عنك من حكمة ودراية ستعين المجلس على القيام بدوره على أكمل وجـــه ، ويسرنا أن نعبّر أيضا عن تقديرنا للمثلة الدائمة للولايات المتحدة على حسن ادارتهـــا لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

ذكر السيد الممثل الدائم للبنان في مستهل مداولات المجلس أول أمس أن حكومته لجأت الى مجلسكم الموقر باسم شعبها ، خاصة في الجنوب ، الذى عانى لسنوات طويلة اعتداءات وعدوان اسرائيل ، ويعاني منذ حزيران/يونيه ١٩٨٢ احتلالا اسرائيليا مستمرا لأجزاء كبيرة من أرض لبنان ، وممارسات قمعية تهدف الى تفريغ هذه المناطق من سكانها ، ونهب مواردها الطبيعية وفصلها عن باقي لبنان ، وضمها في نهاية الأمر وذلك اتساقا مع السياسة التوسعية الاسرائيلية التي اتسمت بها منذ نشأتها . كما ذكر أن حكومته لجأت الى المجلس باسم العالم الذى ارتضى مواثيق ونواميس للعلاقات الدولية واعتمد قوانين تحكم سلوك الدول المعافى ، وتحرم العدوان والاحتلال واستخدام القوة .

لا يجد وفد بلادى أدل وأبلغ مما ذكره ممثل لبنان المحترم وهو يعرض قضية بلاده أمام مجلسكم الموقر اذ أن للقضية شقين أولهما وطني يتمثل في احتلال اسرائيل المستمر للأراضي اللبنانية وممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية القمعية ضد سكان الجنوب اللبناني المسالمين ، وثانيهما شق دولي يتمثل في صمت العالم عن احتلال مستمر لأراضي احدى الدول الاعضاء في خرق واضح لميثاق الامم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي ، وعن ممارسات لا انسانية ضد السكان المدنيين ونهب للثروات ، في خرق واضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولاتفاقيات لاهاى . ولا نحسب أننا بحاجة لتذكير هذا المجلس ، الذى أنيط به حفظ الامن والسلم الدوليين ، ولا تذكير المجتمع الدولي بخطورة مسلك اسرائيل ، ليس فحسب فيما يختص بالوضع في الجنوب اللبناني ، بل كسابقة خطيرة في عالم تزايدت فيه حالات استخدام القوة والاحتلال وممارسة ما حرمته المواثيق والاعراف الدولية . وبالتالي فان لجوء لبنان الى مجلسكم الموقر أمر لا يهم لبنان وحده ، بل يهم جميع اعضاء المجتمع الدولي الذى يتوجب عليه وعلى هذا المجلس حماية لبنان وغيره من ضحايا العدوان والاحتلال ومساعدته على استرداد أرضه ومعاقبة المعتدى وفق ما ينص عليه ميثاق هذه المنظمة .

ان حكومة جمهورية السودان الديمقراطية انطلاقا من مبادئ ومرتكزات سياستها الخارجية التي تنبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وتدين الاحتلال والتدخل في

شؤون الدول الاخرى ، تؤكد من جديد ادانتها لاحتلال اسرائيل لجنوب لبنان وللبقاع الغربي وقضاء راشيا ، وتطالب فورا بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلي من كل الاراضي اللبنانية ، ليستطيع لبنان الشقيق استعادة استقلاله وسيادته على أرضه ولينصرف الى هموم البناء الداخلي وتعمير ما خرب خلال السنوات الماضية ، ودعم حكومة الوفاق الوطني في جهودها الرامية الى تحقيق الوحدة والسلام في لبنان .

لقد اتخذ هذا المجلس بالاجماع في السادس من حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، عقب الغزو الاسرائيلي الوحشي للبنان ، قراره رقم ٥٠٩ (١٩٨٢) الذى يطالب اسرائيل في الفقرة الاولى من المنطوق بسحب قواتها فورا ودون قيد أو شرط الى ما بعد حدود لبنان الدولية كما أكد نفس القرار ضرورة الاحترام الكامل لسلامة الأراضي اللبنانية وسيادة واستقلال لبنان . والقرار ٥٠٩ يأتي في أعقاب قرارات عديدة اتخذها المجلس في وجه الاعتداءات والتحرشات الاسرائيلية بلبنان ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ٥٠١ (١٩٨٢) جاءت بعد اعتداءات مماثلة على لبنان . وتحفل مضابط هذا المجلس والجمعية العامة بقرارات اخرى ، لا حصر لها ، تعنى جميعها بانتهاكات اسرائيل وعدوانها واحتلالها وممارساتها في الاراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، وقد أدان المجلس وشجب اسرائيل في معظم هذه القرارات ، وطالبها بالكف عن انتهاكاتها المتعددة واحترام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات هذا المجلس .

ولكن ماذا كان جواب اسرائيل ؟ كان جوابها المزيد من العدوان والانتهاكات الصارخة رغم قرارات مجلسكم ورغم السخط الدولي الذى يثيره ، ولا يزال ، استهجان اسرائيل وتحديها وانتهاكها المستمر لكل ما ارتضاه العالم من مبادئ وقوانين .

يبحث مجلس الأمن هذه المرة شكوى لبنان ضد ممارسات اسرائيل الخطيرة في الاراضي اللبنانية المحتلة ، ونحسب أن بحث المجلس لهذه الممارسات لا ينفصل عن بحثه في كيفية التنفيذ العاجل لقراراته السابقة بشأن انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من أراضي لبنان . ونأمل أن ينعكس هذا على قراركم الذى ستتوصلون اليه حول هذه القضية .

أما عن ممارسات اسرائيل في جنوب لبنان التي هي امتداد لممارساتها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف والجولان، فقد أورد السيد ممثل لبنان عرضا مفصلا لهذه الممارسات وانتهاكات اسرائيل لمواد اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧. ولا نحسب أن هذا المجلس ومن ورائه المجتمع الدولي، بحاجة الى كثير شرح أو اقناع، فسجل اسرائيل في الجنوب اللبناني، وسجلها في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أمام العالم لحوالي اكثر من ثلاثين عاما.

ان ممارسات اسرائيل التعسفية في جنوب لبنان ضد السكان المدنيين وضد الممتلكات وخططها لعزل الجنوب ومن ثم ابتلاعه وممارساتها الهادفة الى نهب الثروات الطبيعية وعلى رأسها مياه لبنان وخاصة مياه الليطاني والحاصباني والوزاني وهي الثروة الاساسية في الجنوب والمصدر الرئيسي للزراعة والطاقة أمر ليس بالجديد فهو يعود اسرائيل كما ذكرنا، ولكن قطعا ليس بالأمر الذي يمكن الصمت عنه من جانب هذا المجلس حتى لا يكون استمرارا لسياسة الامر الواقع التي تعتمد عليها اسرائيل، وهي تلتهم الاراضي المحتلة في فلسطين والجولان تدريجيا عن طريق الضم المباشر أو اقامة المستوطنات وزرع المستوطنين المسلحين وارهاب السكان للفرار من اراضيهم تمهيدا لضمها نهائيا الى اسرائيل.

لذلك ، فان العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان لم يكن له ما يبرره سوى الرغبة الملحة في التوسع واحتلال الأراضي العربية ونهب مواردها . هذا لأن حدود اسرائيل الشمالية ظلت هادئة لعام كامل قبل العدوان على لبنان في عام ١٩٨٢ . ومن ثم فاننا نشاهد شعب جنوب لبنان قد هب - رغم ما يعانية من ارهاب واضطهاد - في انتفاضة عامة ، ما زالت تلحق الخسائر بجيوش الاحتلال التي وجدت نفسها محاصرة للدفاع عن نفسها . ونحن على ثقة أن شعب لبنان سيواصل كفاحه المشروع لتحرير أرضه وتحقيق الوحدة وذلك بفضل نضاله العادل ودعم مجلسكم الموقر.

نظرا لما تقدم وحرصا على ترسيخ وتأكيد سلطة المجلس في صون الأمن والسلم الدوليين ولاجبار اسرائيل على احترام ميثاق الامم المتحدة وميثاق حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تحكم سلوك الدول في حالات السلم والحرب ، يتعين على مجلسكم الموقر النهوض بواجباته المنصوص عليها في الميثاق حتى يضع حدا حازما لتمادى اسرائيل وعدوانها . وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلادى تأييدا مطلقا مطالب لبنان التي وضعها أمامكم ممثله الدائم حين طالب المجلس بتنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط حتى الحدود الدولية المعترف بها ووقف الممارسات الاسرائيلية فورا ضد سكان الأراضي اللبنانية المحتلة ، وحمل اسرائيل على فك الحصار فورا عن المناطق الواقعة تحت الاحتلال والتأكيد من جديد على حق لبنان الثابت والراسخ في مياهه وموارده الطبيعية كافة .

نحن نثق أن المجلس سيلبي هذه المطالب اللبنانية المشروعة لأن قعود المجلس عن أداء مهامه لن يعني فقط استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني ، واستمرار معاناة سكان الجنوب ، بل ان ذلك يعني أيضا مكافأة المعتدى والمحتل وتشجيع سياسة العدوان واستخدام القوة في العلاقات الدولية وتقويض المبادئ والأسس الدولية التي جعلت مجلسكم حافظا للسلم والأمن في العالم أجمع .

وأخيرا نود أن نؤكد أن السلم الدائم والعادل في الشرق الاوسط لن يتحقق في تقديرنا الا بالانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضي العربية المحتلة ، واقامة دولة فلسطين المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد كمالي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس، أود أن أشكركم وأن أشكر عن طريقكم هذا المجلس الموقر وأعضاء هذا المجلس للسماح لنا بالاشتراك في هذه المناقشة.

مرة اخرى يناقش مجلس الأمن العدوان الاسرائيلي المستمر على الدول المسلمة في الشرق الأوسط، وهذه المرة في جنوب لبنان. وهذه المناقشة مثلها مثل جميع المناقشات السابقة تخدم هدفا رئيسيا واحدا هو تذكير المجتمع الدولي بغطرسة اسرائيل بانتهاكها الصارخ للحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف لشعوب المنطقة بالمساعدة والتشجيع المباشرين المقدمين من الولايات المتحدة.

ان كل فرد في هذه القاعة بل كل انسان محب للسلم في العالم يدرك تمام الادراك الطبيعة العدوانية لاسرائيل وشهيتها التي لا ترتوى للتوسع. ان النمط الذى تنتهجه الصهيونية العالمية ومؤيدها الأول الولايات المتحدة لتحقيق الأهداف التوسعية لاسرائيل أصبح سيناريو مألوفا تماما، وهو الاحتلال عن طريق استخدام القوة والمضايقة المستمرة للسكان المحليين لارغامهم على التخلي عن ديارهم وأراضيهم والالتجاء الى أية أماكن اخرى، ومن ثم يتسنى التمهيد للضم.

ان تفاصيل سلوك القوات الاسرائيلية المحتلة في جنوب لبنان التي قدمها الى هذا المجلس سفير لبنان توضح بجلاء الأهداف الاسرائيلية الامريكية في الشرق الاوسط، ولا يمكن لأى تضليل من قبل وسائل الدعاية الامريكية أن يشوه الحقيقة.

وفي مواجهة هذه المؤامرة عجز المجلس حتى الآن لأن جريمة من هذا النوع تتجاوز بكثير نطاق امكانيات مجلس الامن. وعندما يكون عضو دائم في المجلس يتمتع بحق النقض طرفا رئيسيا في مؤامرة لا يمكن للمجتمع الدولي في هذه الحالة أن يتوقع من المجلس أن يكون حاميا للعدالة اللازمة لضحايا تلك المؤامرة.

لحسن الحظ ، ليس المجلس الوسيلة الوحيدة المتاحة لاقامة العدالة .

ان موقف جمهورية ايران الاسلامية هو أن ضحايا العدوان الصهيوني يجب ألا يقعوا في الشرك الذى نصبه التحالف الأمريكي الصهيوني وألا ينتظروا في سلبية أن يستعيد لهم مجلس الأمن حقوقهم .

ومما يبعث على ارتياحنا العظيم ان نرى ان الشعب المسلم في جنوب لبنان يدرك تماما النتائج المختلفة المترتبة على العدوان الصهيوني المستمر عليه ، وانه على استعداد لتقديم التضحيات اللازمة من أجل اجهاض هذا العدوان . اننا نقدم تأييدنا لهذا الشعب في كفاحه الباسل الرامي الى استعادة حريته وكرامته بما لديه من قدرات وموارد محدودة . ولابد له أن يثق بأن الطريق الذى اختاره هو طريق الله وانه الطريق الوحيد الذى سيؤدى الى النصر باذن الله .

السيد لوويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يجتمع مجلس الأمن اليوم ليدرس الحالة السائدة في جزء من الأراضي اللبنانية تحتله اليوم القوات المسلحة الاسرائيلية . ان التدهور الذى يحدث هناك يثير قلق حكومة بلادى . لقد عانى السكان المدنيون في تلك المنطقة ما فيه الكفاية ولا يمكن الا أن نعبأ بهذه المعاناة . وفي هذه الظروف يود وفد بلادى أن يؤكد على أنه يجب على اسرائيل أن تحترم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الانساني الذى يتعين تطبيقه في حالات النزاع المسلح . وأشير بصفة خاصة الى اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية السكان المدنيين في وقت الحرب . وبطبيعة الحال تعطي أحكام هذه الاتفاقية بعض الحقوق للدولة القائمة بالاحتلال ولكن تلك الدولة لا يمكنها أن تعفي نفسها من جميع - وأكرر - من جميع الالتزامات التي تفرضها عليها أحكام تلك الاتفاقية . كيف يمكن أن نتأكد من ذلك اذا كانت القوات المسلحة الاسرائيلية تقوم من وقت لآخر بتحدى المهمة التي عهد بها مجلس الأمن الى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . أود أن أذكر أعضاء مجلس الأمن أن قرار المجلس ٥٢٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ اذن :

" القوة خلال تلك الفترة بأن تقوم . . . بالاضطلاع بمهام مؤقتة في الميدانين الانساني والاداري . . . وبأن تساعد حكومة لبنان في ضمان الأمن لجميع سكان المنطقة دون أي تمييز " .

يجب أن نلاحظ أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اضطرت في مناسبات عديدة الى مواجهة العراقيل التي أثارتها الدولة المحتلة في طريق اضطلاعها بمهمتها . ولا يمكن لمجلس الأمن ان يقبل هذا السلوك من جانب اسرائيل خاصة في الوقت الذى تبذل فيه الحكومة اللبنانية جميع جهودها لاحراز تقدم على طريق المصالحة الوطنية . لقد ظل فترة طويلة مسرحا لأعمال العنف العديدة التي نتجت عنها كوارث كثيرة . يجب علينا اذن أن نساعد لبنان على أن يستعيد سيادته واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه . وان فرنسا من جانبها ستعمل دائما في هذا الاتجاه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل اسرائيل الكلمة ممارسة لحقه في الرد .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وجد ممثل الامارات العربية المتحدة في البيان الذى أدلى به اليوم أنه من المناسب أن يستشهد باتفاق الهدنة العام لعام ١٩٤٩ بين اسرائيل ولبنان الذى توقف سريانه منذ ١٩٦٧ . وكما ذكرت حكومة اسرائيل في عدة مناسبات ، وعلى سبيل المثال في بياناتي أمام مجلس الأمن ، في ١٢ حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، S/PV.2147 ، ص ٣٦ - ٣٨ وفي ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، S/PV.2375 ، ص ٧١ وكذلك في الرسالتين الموجهتين الى الأمين العام والمؤرختين في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٢ ، الوثيقة A/37/257-S/15132 وفي ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٨٤ ، الوثيقة A/39/328-S/16645 . ان هذا الاتفاق قد انقضى في حزيران /يونيه ١٩٦٧ نتيجة لاشتراك لبنان في الأعمال العدائية العربية الاسرائيلية في حزيران /يونيه ١٩٦٧ .

وبالاضافة الى ذلك ، عقب حزيران /يونيه ١٩٦٧ أوضحت حكومة لبنان مرارا أنها لا تعتبر الاتفاق العام للهدنة نافذا وذلك بابرام عدد من الاتفاقات مع منظمة التحرير

الفلسطينية الارهابية وذلك بدءا باتفاق القاهرة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٩ . ان تلك الاتفاقات التي تمكن الارهابيين في منظمة التحرير الفلسطينية من ارتكاب أعمال القتل والعنف ضد اسرائيل وسكانها المدنيين من داخل الأراضي اللبنانية لم تكن متفقة مطلقا مع التزاماتها الأساسية بمقتضى الاتفاق العام للهدنة .

أود أن أذكر المجلس بأحكام الفقرة ٣ من المادة الثالثة من الاتفاق التي تنص على ما يلي :

" لا تجرى أى أعمال حربية أو أعمال عدائية من أراضي واقعة تحت سيطرة أحد طرفي هذا الاتفاق ضد الطرف الآخر " .

ان تصرف حكومة لبنان منذ ١٩٦٧ لا يزال يشكل انتهاكا واضحا للاتفاق العام للهدنة لعام ١٩٤٩ ومن ثم أدى الى انهائه . ولهذا فانه من المستحيل على أى فرد أن يحاول احياء اتفاق قام لبنان نفسه عن طريق اعلاناته وأفعاله بانهائه منذ عدة سنوات مضت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل لبنان الكلمة . وأدعوه للكلام .

السيد فاخوري (لبنان) : لا شك أنكم لاحظتم اننا تحاشينا حتى اليوم باعتبارنا وفد لبنان ، التطرق الى موضوع اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ . الا أن السيد المحترم ممثل اسرائيل يصر كل مرة على الحديث عن هذا الاتفاق وخاصة عن نقض لبنان له . ان هذا الاتفاق لم يصبح يوما نافذا حسب الأصول الدستورية اللبنانية ، التي تقضي بتوقيع فخامة الرئيس اللبناني على مشروع القانون المحال اليه من مجلس النواب ولم يصبح نافذا بحسب الأصول الدولية التي تقضي بتبادل وثائق ابرامه .

لذا فالادعاء بنقض لبنان له مناف للحقيقة .

أما الحقيقة فهي ما قالها الآن السيد ممثل اسرائيل وسبق أن كررها مرارا حول اعتبار اسرائيل اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل الموقعة في عام ١٩٤٩ وكأنها لم تكن .

هذا هو النقض بعينة لاتفاق معمول به منذ سنين طويلة ومسجل لدى الأمم المتحدة . اتفاق يعتبره لبنان لا يزال قائما حتى تاريخه ،بالرغم من ادعاء السيد ممثل اسرائيل بأن لبنان لم يعد يعترف به . انه لا يحق لأحد أن يتكلم باسم لبنان . هذا الاتفاق قائم ونحن لا نزال نعترف به ونطالب به والأمم المتحدة نفسها معترفة الى الآن به .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل اسرائيل الكلمة . وأعطيه الكلمة .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الاتفاق الاسرائيلي اللبناني لعام ١٩٨٣ وقعته حكومة لبنان وصدق عليه بعد ذلك بالاجماع البرلمان اللبناني . ان حكومة لبنان تخلت عن توقيعها وعن التصديق الصادر عن البرلمان اللبناني . لم يسمح للبنان بتنفيذ أحكام ذلك الاتفاق . وكلنا نعرف الأسباب وراء ذلك . لقد كانت هذه الأسباب تتمثل في الضغط الكبير من الخارج خاصة من السوريين ، الذين يخضعون لبنان لسيطرتهم .

وفيما يتعلق باتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ ، من الواضح انني لا أتكلم باسم لبنان ، ولا أدعي ذلك . لكن علي أن أوضح أن لبنان هو الذى انتهك اتفاق الهدنة في ١٩٦٧ بطريقة أساسية ملموسة . كما أن تصرفه فيما بعد شكل انتهاكا ماديا لذلك الاتفاق . وبهذا أفضى الى انهاء هذا الاتفاق . وليس من سلطة الممثل الدائم للبنان أن يحاول أن يحي وأن يعيد الى الحياة اتفاقا أجهضه لبنان نفسه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يعد هناك متكلمون على القائمة . بعد مشاورات مع رئيس المجلس لشهر أيلول /سبتمبر ، أود أن أبلغ المجلس بأن الجلسة القادمة لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال ستعقد يوم الثلاثاء ، ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٣٠ .

أود أيضا ، بموافقة المجلس ، بما أن هذا هو اليوم الأخير لرئاستي ، أن أعرب لجميع الأعضاء عن تقديري للتعاون الذي حظينا به من جانبهم . وأتوجه أيضا بالشكر لجميع العاملين ، الذين نشاهدهم والذين لا نشاهدهم ، الذين ساعدونا في تنفيذ أعمال المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥